THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيـــان

وفد الجمهورية العربية السورية

يلقيه

الوزير المستشار

د. عمار عوض

أمام

اللجنة الخامسة

حول البند 134

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2016-2017

آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في 24 /2016/3

السيد الرئيس،

اسمحوا لي بدايةً أن أهنئكم على ترؤسكم أعمال الدورة المستأنفة الأولى للجنة الخامسة، و أن أوضح موقف وفد بلدي سوريا من مشروع القرار حول البند رقم ١٣٢ والمعنون "التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦- ٢٠١٧، ألية المراقبة التابعة للأمم المتحدة"، والوارد في القسم رقم..... من مشروع القرار المذكور أعلاه.

السيد الرئيس،

تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية على الالتزام بموقفها المبدئي والثابت في تقديم المساعدات الانسانية إلى جميع المتضررين دونما تمييز ، استناداً لواجباتها الدستورية ، كما تؤكد على استمرارها بالتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها على إيصال هذه المساعدات ،على أساس احترام مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لتقديم المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ والتي أرساها قرار الجمعية العامة رقم ١٨٢/٤٦، وفي مقدمتها احترام السيادة الوطنية ودور الدولة المعنية في الاشراف على توزيع المساعدات الانسانية داخل أراضيها و مبادئ الحياد والنزاهة وعدم التسييس .

كما تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية على ضرورة ايصال المساعدات الانسانية من داخل الأراضي السورية إذ أن عدد المستفيدين من هذه المساعدات يصل إلى أربعة ملايين محتاج ومتضرر شهرياً، بفضل جهود وتعاون الحكومة السورية وآلاف المتطوعين من منظمة الهلال الأحمر السوري في حين شهدنا ضآلة في حجم المستفيدين من المساعدات التي تم إدخالها عبر الحدود ، وهذا ما يؤكد على عدم نجاعة الاجراءات المتخذة من قبل الأمم المتحدة في تطبيق القرارات ٢١٦٥-٢١٩١-٢٢٥٨. علماً أن هذه المعابر يتم استغلالها من قبل الدول ،التي باتت معروفة للجميع ، لتمرير الأسلحة والمساعدات للمجموعات الارهابية المسلحة .

لقد قامت الحكومة السورية بإبلاغ المنسق المقيم للأمم المتحدة بالألية الادارية الجديدة لتسيير قوافل المساعدات الانسانية المشتركة إلى المناطق غير المستقرة حيث تم اختصار الآلية من تسعة خطوات إلى خطوتين فقط .

كما يرى وفد بلادي بأنه كان من الأجدى لو تم توفير المبالغ المالية الكبيرة المذكورة في تقرير الأمين العام ، واستخدامها لزيادة نسبة المساعدات الانسانية المقدمة عبر المنظمات الدولية العاملة في سورية بالتعاون مع الحكومة السورية ، كونها أثبتت نجاعتها، وبالتالي ضمانَ عدم وصول المساعدات الانسانية إلى الأيادي الخاطئة والمتمثلة بالمجموعات الارهابية من داعش وجبهة النصرة وأخواتها.

السيد الرئيس ،

يود وفد بلادي إبداء تحفظه على النقاط التالية الواردة في تقرير الأمين العام حول آلية المراقبة التابعة للأمم المتحدة والوارد في الوثيقة رقم A/70/726:

١- إن الأرقام الواردة في الفقرتين الأولى والعاشرة من التقرير تقديرية ومأخوذة عن خطة الاستجابة الانسانية لعام ٢٠١٦.

٢- إن الاشارة في الفقرة الثانية من التقرير إلى واقتبس " عقبات إدارية لاتزال تحول دون إيصال المساعدات الانسانية إلى المحتاجين إليها ، لاسيما في المناطق التي يصعب الوصول إليها " لا علاقة له بموضوع التقرير نظراً لأن ولاية آلية الرصد لا تشمل عملية إيصال المساعدات إلى المناطق غير المستقرة داخل الأراضي السورية .

٣- استخدام تعبير " السلطات المحلية "في التقرير والتي دأبت الأمم المتحدة على استخدامه لوصف الجماعات التي تتعامل معها في المناطق غير المستقرة ، والتي هي غير مرخصة أصولاً.

٤- على وصف التقرير للعلاقة بين الآلية والجمهورية العربية السورية بالوثيقة . وذلك بسبب عدم تعاون الآلية مع الحكومة السورية بشكل إيجابي .

٥- عدم دقة الأرقام الواردة في الفقرة التاسعة من التقرير باعتبار أن الحكومة السورية أبدت في مناسبات عديدة ملاحظاتها حيال الآلية

وعملها سواء في مذكرات رسمية أو في ردودنا على التقارير الشهرية للأمين العام عن الشأن الانساني .

٦- على ما ورد في الفقرة العاشرة من التقرير ، لأن ولاية الرصد لا تشمل عملية ايصال المساعدات إلى داخل الأراضي السورية ، ولأن الأمم المتحدة غير قادرة على معرفة مصير المساعدات التي يتم إدخالها عبر الحدود .

٧- على هدف الآلية الذي حدده التقرير ، واقتبس "بضمان وصول المساعدات الانسانية إلى جميع المحتاجين إليها في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية من خلال أقصر الطرق" . وكذلك على الانجازين المتوقعين ، واقتبس "بزيادة عدد الشاحنات المحملة بالمساعدات الانسانية التي تعبر الحدود ، وزيادة حجم المعونة الانسانية التي تصل إلى المحتاجين في جميع أنحاء سورية ". وذلك لأن ولاية الآلية تقتصر على العمليات الأممية عبر الحدود ويجب ألا تتعداها إلى العمليات الانسانية التي تتم داخل الأراضي السورية والتي هي من شؤون التعاون والتنسيق القائم بين الحكومة السورية والمنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة.

وفي الختام السيد الرئيس ، وكما أكدنا سابقاً و بالرغم من انضمام وفد بلادي سوريا إلى توافق الآراء حول مشروع القرار المتعلق بالتقديرات المنقحة المتصلة

بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. فإنه يتحفظ على تخصيص موارد مالية لآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة والواردة في القسم رقم .....، نظراً للأسباب التي ذكرناها في سياق البيان كما يرجى تسجيل هذا البيان في المحضر الرسمي للجلسة.

وشكرا السيد الرئيس،،،،